



قضايا البلاغة التحويلية

في فكر عبد القاهر

الجرجاني ٤٧١ هـ

كـ الدكتور

صالح بن أحمد بن سليمان العليوي

أستاذ البلاغة والنقد المشارك - قسم اللغة العربية كلية العلوم والدراسات
الإنسانية بمحافظة شادق جامعة شقراء - المملكة العربية السعودية

العدد الرابع والعشرون

للعام ١٤٤١هـ / ٢٠٢٠م

الجزء الأول

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠ / ٢٠٢٠م

ISSN 2356-9050

الترقيم الدولي

ISSN 2636 - 316X الترقيم الدولي الإلكتروني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قضايا البلاغة التحويلية في فكر عبد القاهر الجرجاني ٤٧١ هـ

صالح بن أحمد بن سليمان العليوي

قسم البلاغة والنقد المشارك - قسم اللغة العربية

كلية العلوم والدراسات الإنسانية بمحافظة قادق جامعة شقراء - المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: Saleh_alelaiwi@su.edu.sa

المخلص

يعالج هذا البحث " قضايا البلاغة التحويلية في فكر عبد القاهر الجرجاني ٤٧١ هـ"، ويُقصد بقضايا البلاغة التحويلية، تلك القضايا التي تتشابه مع القواعد التي اعتمد عليه اللغوي الأمريكي تشومسكي Chomsky عام ١٩٥٧م، وهذه القواعد التي أشار إليها تشومسكي لها منطلقاتها في تراثنا البلاغي، فقد أدخل البلاغيون القدامى فكرة التحويل على قواعد اللغة العربية - وإن لم يدركوا هذه التسمية - فما تحدّث عنه البلاغيون من قواعد تشمل: التقديم والتأخير، والحذف والزيادة، والتقدير والتأويل، والحمل على المعنى ... إلخ هذه القواعد يُعدُّ جزءاً من القواعد التي استخدمها تشومسكي وطوّرها.

وتأسيساً عليه يتناول هذا البحث قضايا البلاغة التحويلية في فكر عبد القاهر الجرجاني ٤٧١ هـ، ويبحث عن وجود جذور لهذه القضايا في مؤلفاته، وقد وقع الاختيار على مؤلفات عبد القاهر لأنه بلاغي قامت دراسته على الحركة الذهنية والتنظيم الصياغي، أو بتعبير التحويليين: البنية السطحية والبنية العميقة، ومن ثمّ فإنّ مادة هذا البحث تأتي من خلال البحث عن أصول هذه القضايا في المؤلفات التي بين أيدينا لعبد القاهر وهي: دلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة، والعوامل المائة، والمقتصد في شرح الإيضاح.

الكلمات المفتاحية : التحويل والتوليد - عبد القاهر الجرجاني -الأصل والفرع -

الحذف.

**The issues of the transformative rhetoric
in the thought of Abd Al-Qaher Al-Gargani 471 A.H.**

Saleh bin Ahmed bin Suleiman Al-Alaiwi

Associate of Rhetoric and Criticism Department of Arabic Language –

Faculty of Science and Humanities - Thadik - Shaqra University, Saudi Arabia

Email: Saleh_alelaiwi@su.edu.sa

Abstract

This research addresses "the issues of transformational rhetoric in the thought of Abd al-Qaher al-Rajani 471 e", which means issues of transformational rhetoric that are similar to the rules on which Chomsky, the American linguist Chomsky, relied in 1957, and these rules that Chomsky referred to have their starting points in our rhetorical heritage. The old authors introduced the idea of conversion to the rules of Arabic - although they did not realize this name - and the rules that the authors spoke about include: Submission and delay, deletion and increase, appreciation and interpretation, and bearing on meaning ... These rules are part of the rules that Chomsky used and developed.

This research is based on the issues of the transformative rhetoric in the thought of Abd Al-Qaher Al-Jargani 471e, and seeks the roots of these issues in his writings, and the writings of Abd Al-Qaher were chosen because he studied the intellectual movement and the drafting organization, or in the transformational terms: The structure of the surface and the deep structure, therefore, the material of this research comes through the search for the origins of these issues in the literature that we have in our hands of Abd Al-Qaher: The signs of the miracles, the secrets of the eloquence, the factors of the hundred, and the one that is used to explain the explanation.

Keywords: Conversion and generation – Abd al-Qaher al-Gargani – origin and branch – deletion.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

[١] موضوع البحث:

يعالج هذا البحث "قضايا البلاغة التحويلية في فكر عبد القاهر الجرجاني ٤٧١ هـ"، ويُقصد بقضايا البلاغة التحويلية، تلك القضايا التي تتشابه مع القواعد التي اعتمد عليها اللغوي الأمريكي تشومسكي Chomsky عام ١٩٥٧م، وهذه القواعد التي أشار إليها تشومسكي لها منطلقاتها في تراثنا البلاغي، فقد أدخل البلاغيون القدامى فكرة التحويل على قواعد اللغة العربية - وإن لم يدركوا هذه التسمية - فما تحدّث عنه البلاغيون من قواعد تشمل: التقديم والتأخير، والحذف والزيادة، والتقدير والتأويل، والحمل على المعنى ... إلخ هذه القواعد يُعدّ جزءاً من القواعد التي استخدمها تشومسكي وطوّرها.

إن الباحث في التراث البلاغي يدرك بصورة جلية أن فكرة التحويل قد أشار إليها القدامى - دون إدراك لها- وهذا ما نجده لدى عبد القاهر الجرجاني في تضايف مؤلفاته، وكذلك لدى الزمخشري، والسييرافي، والأشموني، وابن هشام.

وتأسيساً عليه يتناول هذا البحث قضايا البلاغة التحويلية في فكر عبد القاهر الجرجاني ٤٧١ هـ، ويبحث عن وجود جذور لهذه القضايا في مؤلفاته، وقد وقع الاختيار على مؤلفات عبد القاهر لأثمه بلاغي قامت دراسته على الحركة الذهنية والتنظيم الصياغي، أو بتعبير التحويليين: البنية السطحية والبنية العميقة، ومن ثمّ فإنّ مادة هذا البحث تأتي من خلال البحث

عن أصول هذه القضايا في المؤلفات التي بين أيدينا لعبد القاهر وهي: دلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة، والعوامل المائة، والمقتصد في شرح الإيضاح.

[٢] الدراسات السابقة:

لم تُعن دراسة - على حد اطلاقى - بموضوع "قضايا البلاغة التحويلية في فكر عبد القاهر الجرجاني ٤٧١ هـ، غير أن هناك دراسات لامست هذه القضية دون ربطها بمؤلفات عبد القاهر، أو كانت ضمن مجال النحو واللغة ، وليس البلاغة، وذلك من خلال المؤلفات التالية: قواعد تحويلية للغة العربية للدكتور/ محمد علي الخولي عام ١٩٨١م، والألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية "الجملة البسيطة للدكتور/ ميشال زكريا عام ١٩٨٦م، ونحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية للدكتور/ مازن الوعر عام ١٩٨٦م، ومن الأنماط التحويلية في النحو العربي، للدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف عام ١٩٩٠م.

وهناك أبحاث ربطت بين الدرس التراثي من خلال نحوي من النحاة والنظرية التحويلية، وهي الدراسة التي قدّمها الدكتور/ فكري محمد أحمد سليمان عن: التقدير عند سيبويه والمنهج التحويلي، حيث يعرض فيها لأصول النظرية عند تشومسكي والأسس التي قامت عليها، ثم يطبق العمليات التحويلية على بعض نصوص سيبويه، وهي دراسة منشورة بالكتاب التكريمي للمستشرق الألماني "فيشر" عام ١٩٩٤م.^(١)

(١) حول هذه الدراسة يُنظر: فيشر، دراسات عربية وسامية، المحرر أ.د. محمود فهمي حجازي، مركز اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة القاهرة ١٩٩٤م، بحث الدكتور/ فكري محمد أحمد سليمان، التقدير عند سيبويه والمنهج التحويلي، ص ٣٢٧ - ٣٦٨.

ومنها ما يؤرخ للنظرية التحويلية ويعرض لأبرز أعلامها مع محاولة بيان دور هذه المدرسة في تحليل دلالات التراكيب، وهي الدراسة التي قدّمها الدكتور/ محمد أحمد محمد خضير بعنوان: دور المدرسة التحويلية في تحليل دلالات التراكيب وهي دراسة منشورة بمجلة علوم اللغة، المجلد الخامس، العدد الثالث ٢٠٠٢م^(١).

إن كل ما سبق من دراسات تختلف في تناولها وموضوعها عن ما يتناوله بحثي هذا، إذ ينطلق هذا البحث من الربط بين الدرس الحديث والدرس التراثي من خلال الفكر البلاغي لأبرز أعلام البلاغة العربية ممثلة في عبد القاهر الجرجاني.

[٣] أسباب اختيار الموضوع وأهداف البحث:

يحاول هذا البحث الكشف عن:

أولاً: قضايا البلاغة التحويلية في فكر عبد القاهر الجرجاني ٤٧١ هـ.

ثانياً: الربط بين الدرس البلاغي الحديث والدرس البلاغي التراثي من خلال مؤلفات الجرجاني.

ثالثاً: إبراز دور البلاغيين في تطور الدراسات البلاغية.

رابعاً: بيان مكانة عبد القاهر في الدرس البلاغي.

خامساً: بيان قيمة التراث البلاغي، ومدى اعتماد الغرب عبيه في نظرياتهم.

(١) لمزيد من تفصيل القول حول هذه الدراسة يُنظر: د. محمد أحمد محمد خضير: دور المدرسة التحويلية في تحليل دلالات التراكيب، بحث منشور بمجلة علوم اللغة، المجلد الخامس، العدد الثالث، ٢٠٠٢م، دار غريب للطباعة والنشر، ص ١١١ - ١٤٧ .

ومن منطلق هذه الأهداف وقع الاختيار على عبد القاهر الجرجاني ٤٧١هـ لتمثل مؤلفاته عينة لهذه الدراسة، ذلك لأنّ عبد القاهر الجرجاني وقع تحت مؤثرات خاصة به، من حيث التشكيل اللغوي والمذهبي، فهو إلى جانب ثقافته الدينية كان شافعيّاً متكلماً، إضافةً إلى تلقيه على يد أبي الحسين محمد بن علي الفارسي، وكذلك براعته في علم البلاغة إلى جانب الثقافة الأدبية الواسعة، كل هذه المؤثرات انعكست على أسلوب عبد القاهر فجاء بأسلوبٍ ذي سمتٍ خاصٍ على نحو ما يعكس لنا هذا البحث.

[٤] عينة الدراسة:

تمثل مؤلفات عبد القاهر مادة لهذا البحث، وذلك لأنّ مؤلفات عبد القاهر اتسمت بالموسوعية، فكتابه دلائل الإعجاز يقوم على بلاغة الكلام التي تكمن في النظم، والنظم هو تعلق معاني الكلم بعضها ببعض، وهي الفكرة التي ألحّت على عبد القاهر طويلاً، وكتاب أسرار البلاغة ألفه عبد القاهر ليعالج مسائل المجاز والتشبيه والاستعارة باعتبارها لها دخلٌ كبير في بلاغة القول، وكتابه: العوامل المائة وكذلك المقتصد في شرح الإيضاح يوضحان بصورة جليّة موسوعية عبد القاهر الجرجاني وغازة علمه، من أجل ذلك اعتمد البحث على المؤلفات مجتمعةً لبيان أصول تلك القضايا عند عبد القاهر؛ ذلك لأنّ عبد القاهر في معالجة موضوعاته انطلق من الحركة الذهنية والتنظيم الصياغي وهما معاً الأساس الذي انطلق منه الفكر التحويلي.

[٥] حدود البحث:

في إطار الأهداف المحددة للبحث فقد قُسم البحث إلى مقدمة، وأربعة مباحث وخاتمة، وبيانها على النحو التالي:

المقدمة: وتشتمل على: موضوع البحث، والدراسات السابقة، وأسباب اختيار الموضوع وأهداف البحث، وعينة الدراسة، وحدود البحث.

المبحث الأول: عبد القاهر الجرجاني، النشأة والتكوين.

المبحث الثاني: الفرق بين التوليد والتحويل.

المبحث الثالث: أصول تحويلية في فكر عبد القاهر.

المطلب الأول: قضية العامل.

المطلب الثاني: الحذف.

المطلب الثالث: إعادة الترتيب.

المطلب الرابع: الزيادة والإقحام والانتساع.

المطلب الخامس: الأصلية والفرعية.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج، وقائمة المراجع.



المبحث الأول

عبد القاهر الجرجاني، النشأة والتكوين.

الإمام أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، ولد في جرجان، وهي مدينة معروفة بين طبرستان وخراسان، ونسب إليها، وكان ذلك في مطلع القرن الخامس الهجري، أخذ علمه عن شيخه أبي الحسين محمد بن عبد الوارث الفارسي ابن أخت الشيخ أبي علي الفارسي، وتكاد تجمع المصادر التي ترجمت له أنه إمام العربية واللغة والبيان، مع تدين وورع وسكون وعفة، كان شافعي المذهب، متكلماً على مذهب الأشاعرة^(١).

ومن أبرز تلاميذ الجرجاني: يحيى بن علي الخطيب التبريزي، وعلي بن زيد الفصيح، وأبو نصر أحمد بن إبراهيم بن محمد الشجري، وأحمد بن عبد الله المهابادي (الضريير) صاحب شرح اللمع، دوت شهرته في الآفاق، فعده أبو البركات الأنباري من أكابر العلماء، وعده الباخرزي من الأدباء، وقال فيه: "هو فرد في علمه الغزير، لا بل هو العلم المفرد في الأئمة والمشاهير، واتفقت على إمامته الألسنة، قال عنه الفيروز آبادي " أول من دون علم المعاني"^(٢).

(١) الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، (المتوفى: ٤٧١هـ)، المفتاح في الصرف، حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحمّد، كلية الآداب - جامعة اليرموك - إربد - عمان، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م، ص ٧.

(٢) الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (المتوفى: ٨١٧هـ)، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، دار سعد الدين، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ص ١٨٦.

ولعل قول من ترجموا له "هو إمام العربية واللغة والبيان" شاهد له على علو منزلته العلمية، فإن نظرنا إليه من زاوية الأدب فهو أديب، ومن زاوية البلاغة فهو قمة في بلاغته وبيانه، وهو "أول من دون علم المعاني" ولو نظرنا إليه من زاوية الدراسات اللغوية لوجدنا جهوده ومؤلفاته ترفعه إلى مصاف الكبار، إضافة إلى نظراته التجديدية في "دلائل الإعجاز" وفي النظم تحديداً. (١)

إن من يتتبع جهود المترجمين يحسّ بأن القرن الخامس الذي عاش فيه عبد القاهر لم يُنصف، ففي القرن الثاني كان الخليل وسيبويه والكسائي ويونس، وفي القرن الثالث الفراء والأخفش الأوسط والمازني والمبرد، وفي القرن الرابع ابن السراج والزجاج والزجاجي والسيرافي والفارسي وابن جني، وفي السادس الزمخشري والأنباري، وفي السابع ابن مالك، فنكاد نحسّ بأنهم أرادوا أن يقولوا إن القرن الخامس خالٍ من المشاهير.

أما مؤلفاته فمنها "المغني في شرح الإيضاح" -إيضاح الفارسي-، وهو في ثلاثين مجلداً، واختصره في كتاب "المقتصد في شرح الإيضاح، وله أيضاً: الإيجاز - وهو مختصر لإيضاح الفارسي، وكتاب التكملة أو التتمة، والجمل، والعوامل المائة، ودلائل الإعجاز، وإعجاز القرآن، وشرح الفاتحة،

(١) حول ذلك ينظر: العمري، عصام الدين عثمان بن علي بن مراد (١١٣٤ - ١١٨٤ هـ)، الروض النضر في ترجمة أدباء العصر، تحقيق: الدكتور سليم النعيمي، المجمع العلمي العراقي - بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م، ١/٤٧٦، والأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين (المتوفى: ٥٧٧ هـ)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، ص ٢٦٤.

وله العمدة في التصريف والجمل والتلخيص وشرحه، وكان شافعي المذهب أشعري الأصول، مع دين وسكون، وغيرها، وهو في الوقت نفسه مجدد في مجال الدراسات اللغوية، فهو يربط الشكل بالمعنى، وقد ربط بين علم النحو وعلم المعنى، وهذا ملحظ متقدم، تنزع إليه الدراسات اللغوية الحديثة، ولو أحسن استثماره وتبنيّه منذ عهد عبد القاهر لتقدمت الدراسات اللغوية العربية تقدماً كبيراً، ونستطيع القول إنّ جهود عبد القاهر العلمية تشعبت وتنوعت، وأبدع في كل مجال خاضه وصنّف فيه، فهو إمام في اللغة، كما هو إمام في الدراسات النقدية والبلاغية، والأدبية والأسلوبية، والدراسات القرآنية وإعجاز القرآن، والعروض، ولعلّ ما يوضح منزلته العلمية وأصالته ما كتب عنه وعن كتبه في الماضي والحاضر، فهو رجل شغل الناس بعلمه، فهو أمة برأسه ونسيج وحده. (١)

نشأ عبد القاهر الجرجاني ولوعاً بالعلم، محباً للثقافة، فأقبل على الكتب يقرؤها بفكر واعٍ، وربما كان هذا من أثر أستاذه أبي الحسين محمد

(١) حول ذلك ينظر: الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، الأعلام، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢ م، ٤٨/٤، وكحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، ٣١٠/٥، وبامخرمة، أبو محمد الطيب بن عبد الله بن أحمد بن علي، الهجراني الحضرمي الشافعي (٨٧٠ - ٩٤٧ هـ)، قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، عني به: بو جمعة مكري / خالد زواري، دار المنهاج، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م، ٤٦٢/٣، والأنباري، أبو البركات: كمال الدين عبد الرحمن بن محمد: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، ص ٣٦٣، والكتّبي محمد بن شاكر: فوات الوفيات والذيل عليها، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ودار الثقافة، ٣٦٩/٢ .

بن علي الفارسي، حيث قرأ كتاب "الإيضاح" في النحو لأبي علي الفارسي علي عبد القاهر، ومن ثمّ اهتم به عبد القاهر اهتماماً شديداً، ووضع عليه شرحاً كبيراً سماه "المغني"، ثمّ اختصر هذا الشرح في كتابه "المقتصد"، وكان كثير الأخذ عن أستاذه" (١).

وقد تتلمذ عبد القاهر على الكتب بعد ذلك، يقرؤها بفكرٍ واعٍ، ويلاحظ على مؤلفاته أنه يُكثر من النقل عن أبي علي الفارسي، وسيبويه، وأبي الحسن الأخفش، والقاضي الجرجاني وغيرهم، وهذا يؤكد أنّ عبد القاهر تنقّف ثقافةً نحويةً أدبيةً إلى جانب ثقافته الدينية، ولقّب بالنحويّ، وعُدّ من أكابر النحويين، وأنّ له فضيلةً تامةً في النحو، وعلى معاني النحو بنى نظريته في البلاغة والبيان فاشتهرَ بذلك، فلذلك لُقّب بـ"شيخ العربية وإمامها"، وتصدّرَ العلم بجرجان، وشدّت إليه الرحال، وقصده التلاميذ يأخذون عنه العلم، منهم عليّ بن زيد الفصيح، وأبو النصر أحمد بن محمد الشجري، وقد قرأ الأخير علي عبد القاهر كتابه "المقتصد" من أوله إلى آخره قراءةً ضبطٍ وتحصيل سنة ٤٥٤ هـ (٢).

وعليه فإنّ عبد القاهر الجرجاني له جهدٌ كبيرٌ في مجال الدرس العربي بصفة عامة، يظهر هذا الجهد من خلال المؤلفات التي خلفها لنا،

(١) الففطي، جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف، المتوفى ٦٢٤هـ: إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ٢/١٨٨ - ١٩٠، وينظر: البخارزي، أبو الحسن، علي بن الحسن بن علي بن أبي الطيب (المتوفى: ٤٦٧هـ)، دمية القصر وعصرة أهل العصر، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ، ٢/١٥٥٠.

(٢) للمزيد ينظر: ونزّهة الألباء، ٢/١٨٨ - ١٩٠، وإنباه الرواة، ٢/١٨٨ - ١٩٠.

فكتاب "العوامل المائة"، كتابٌ في أصول علم النحو، يقوم في مجمله على شرح وتفسير نظرية مهمة في النحو العربي وهي نظرية العامل، وكتابه "المقصد في شرح الإيضاح" يقوم على شرح كتاب "الإيضاح لأبي علي الفارسي"، أما كتاب "دلائل الإعجاز" فلا يخرج عن هذا الإطار حيث إنّ الفكرة التي يدور حولها الكتاب هي بلاغة الكلام التي تكمن في النظم، والنظم هو تعلق معاني الكلم بعضها ببعض، يقول عبد القاهر: "اعلم أن ليسَ "النظم" إلا أن تضعَ كلامكَ الوضعَ الذي يَقتضيه "علمُ النحو"، وتعملَ على قوانينه وأصوله، وتعرفَ مناهجَه التي نُهجتَ فلا تزيغَ عنها، وتحفظَ الرسومَ التي رُسمتَ لك، فلا تُخلَ بشيءٍ منها"^(١)، تلك هي الفكرة التي قام حولها كتاب الدلائل، وهي فكرة ألحت على عبد القاهر طويلاً، فأخذ يشرحها حيناً، ويبرهن على صحتها حيناً، ونظراً لإلحاح هذه الفكرة على عبد القاهر يبدو في كتاب الدلائل التكرار وعدم تركيز الأفكار، وعدم التقسيم المحكم للأبواب، وكل ما أورده عبد القاهر في كتاب "الدلائل" من المسائل إنما ذكّر لتوضيح هذه الفكرة، فالتقديم والتأخير، والذكر والحذف، والتعريف والتكثير، وغير ذلك من الموضوعات التي أوردها، جاء بها عبد القاهر ليبيّن معنى بلاغة النظم، وأن الألفاظ جاءت على نحو معين؛ لأنها إنما جاءت كذلك تابعة للمعاني"^(٢).

(١) الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي (المتوفى: ٤٧١هـ)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، ٨١/١.

(٢) د. أحمد أحمد بدوي، عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، سلسلة أعلام العرب [٨]، مكتبة مصر ص ٢٩٨.

أمّا كتاب "أسرار البلاغة" فله هدف آخر غير ما ورد في الدلائل، وذلك أن مسائل المجاز والتشبيه والاستعارة والكناية مسائل لها دخل كبير في بلاغة القول، فألفه عبد القاهر ليعالج هذه الأبواب معالجة خاصة، تبين سحرها، وألوان فنونها، وهدف دراسة هذه الأبواب في الدلائل يختلف عن هدف دراستها في الأسرار، ففي الدلائل الهدف بيان أن البلاغة راجعة إلى المعنى، وهي قاطعة الدلالة على ذلك الهدف، أما في كتاب الأسرار فالهدف معرفة أقسامها وبيان الفروق بينها، ومعرفة القوي والضعيف منها، ورغم معالجة كتابه الأسرار لأبواب لها أثرها الكبير في البلاغة، إلا أنه لا يخلو من رؤية للعالم اللغوي عبد القاهر الجرجاني؛ ذلك لأنه يحاول أن يصل من خلال هذا الكتاب إلى وضع القوانين الشاملة، وبيان الأقسام في كل شيء، وذكر الفروق بين العبارات، ولا يكتفي بذلك، بل يبحث عن الأسباب ويوضح الفكرة بالأمثلة الكثيرة، ويشرح ويحلل شرحاً وتحليلاً واضحين، فلا سبيل عنده للتعبير الرمزي.

وبعد ذلك فإنّ عبد القاهر لم يكن يفكر إلا في البرهنة على فكرة النظم، وأنه ليس سوى توحي معاني النحو التي تعقد الصلة بين الكلم، لم يكن يفكر إلا في البرهنة على هذه الفكرة، وتجليتها، ودفع الشبه عنها، ولم يدُر بخلده أنه يضع في البلاغة العربية أساس علم جديد عرّف بعد ذلك بـ "علم المعاني".

وتجدر الإشارة إلى أنّ عبد القاهر كان يبدي ويعيد في أنها "معاني النحو"، لكن النحاة بتروا هذا الاسم وأطلقوا عليه "علم المعاني"، يقول الأستاذ إبراهيم مصطفى: "فجمهور النحاة لم يزيدوا به في أبحاثهم النحوية حرفاً، ولا اهتموا منه بشيء، وآخرون منهم أخذوا الأمثلة التي ضربها عبد

القاهر بياناً لرأيه، وتأييداً لمذهبه، وجعلوها أصول علم من علوم البلاغة سموه: "علم المعاني"، وفصلوه عن النحو فصلاً أزهد روح الفكرة، وذهب بنورها، وقد كان أبو بكر (يعني عبد القاهر) يبدي ويعيد في أنها معاني النحو، فسموا علمهم "المعاني" وبتروا الاسم هذا البتر المضلل^(١).

نعم لقد رأى من جاء بعد عبد القاهر أن المسائل التي أثارها خاصةً في كتابه "الدلائل" أمور يتصل بعضها ببعض، وترتبط كلها بالمعاني التي تُستفاد من الجملة عندما توضع على نحوٍ خاص من تقديم وتأخير، وذكر وحذف، وتعريف وتنكير، وتوكيد أو عدم توكيد، إلى غير ذلك فيما أطلقوا عليه "علم المعاني".

وعلى أية حال فإن "علم المعاني" هو ما أطلق عليه عبد القاهر "معاني النحو"، والفضل يعود إليه وحده في هذا العلم؛ ذلك لأنّ مسائل هذا العلم لم تدرس قبله، ولم تعالج على هذا النحو الذي قام به عبد القاهر، لذلك فإنّ الأستاذ إبراهيم مصطفى حزن كل الحزن على موقف النحاة من عبد القاهر، وكأنه يناديهم ليلتفتوا إلى نصوصه ومؤلفاته وموقفه من المسائل النحوية المختلفة^(٢).

ويُستخلص مما سبق أن جهود عبد القاهر تظهر من خلال آرائه المتناثرة في الدلائل والأسرار، ومن خلال كتابيه: العوامل المائة، والمقتصد في شرح الإيضاح، وينبغي لمن يقف بإزاء جهود عبد القاهر أن يُمعن النظر في آرائه من خلال مؤلفاته مجتمعةً، فلا يبحث في كتاب ويترك الآخر، وهذا

(١) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، دار الآفاق العربية، طبعة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م، ص ١٩.

(٢) ينظر: إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص ١٩.

ما جعلني أذهب خلاف ما ذهب إليه الدكتور كاظم بحر مرجان^(١)، محقق كتاب المقتصد، حيث يرى أنّ الحديث عن عبد القاهر يقتصر على الحديث عن كتاب "المقتصد في شرح الإيضاح" فقط، ويرى أن مؤلفات عبد القاهر النحوية تنتظم في مجموعتين محددتين: الأولى: مجموعة العوامل المائة وشروحها، والثانية: مجموعة شروح الإيضاح، والمجموعة الأولى: تضم كتاب العوامل المائة، وكتاب الجمل، وهذه المجموعة ليس فيها آراء خاصة أو أفكار تُثير المناقشة أو تدعو إلى الجدل أو التأمل، وإنما هي ذكر لأبواب أو عرض لرؤوس موضوعات فحسب، وأما المجموعة الثانية، وهي مجموعة شروح الإيضاح، فأولها "الإيجاز" وهو من كتب عبد القاهر المفقودة، وآخرها كتاب "المقتصد" في شرح التكملة وموضوعه الصرف واللغة، ويتبقى منها الكتاب المخصص لموضوعات النحو وهو كتاب "المقتصد في شرح الإيضاح"، وعلى هذا يكون الحديث عن عبد القاهر "نحوياً" - بالضرورة - هو الحديث عن كتابه هذا^(٢)، إضافة إلى أنه يرى أن كتاب "دلائل الإعجاز" لم يكن كتاباً مخصصاً للحديث عن موضوعات النحو، قدر ما هو دفاع عن النحو باعتباره باباً عظيم الأهمية من أبواب المعرفة اللغوية، ودعوة عالية الصدى للاهتمام بفهمه ومعرفة أسرارها؛ لأنّ في ذلك مدار البلاغة التي هي في جوهرها وحقيقتها - كما يرى عبد القاهر - توخي معاني النحو^(٣).

(١) كاظم بحر المرجان محقق كتاب "المقتصد في شرح الإيضاح" لعبد القاهر الجرجاني، وهو من منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية ١٩٨٢م، دار الرشيد للنشر سلسلة كتب التراث ٣٣/١١٥، ١.

(٢) ينظر: حول رأي كاظم بحر المرجان يُنظر: المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، مقدمة المحقق، ٣٣/١.

(٣) المقتصد، ٣٣/١.

ويمكن التعليق على رأي الدكتور كاظم بحر مرجان من خلال النقاط التالية:

أولاً: كيف يكون كتاب "العوامل المائة" لعبد القاهر الجرجاني لا يحمل رأياً خاصاً أو أفكاراً تُثير المناقشة أو تدعو إلى الجدل والتأمل، وإن نظرة واحدة في هذا المصنف تُبين إلى أي مدى تتضح الدقة في التقسيم والتنظيم، وذلك لاشك أثر ثقافة موسوعية ونتيجة فكرٍ واعٍ وتعمق وإحاطة^(١).

وهذا دليل على تمكن عبد القاهر الجرجاني من دراسات شيوخه وأعمال السابقين عليه، واستيعابه لكل هذا، وهذا يدعو - بدوره - إلى الاهتمام والتركيز على هذا المؤلف .

ثانياً: يلاحظ في التقسيم الذي قدّمه عبد القاهر للعوامل النحوية^(٢) تطبيقاً لما قدّمه ابن جني عن نظرية العامل^(٣)، إضافةً إلى أن كل التفاسير الحديثة لنظرية العامل تعود أصولها إلى عبد القاهر الجرجاني في كتابه "العوامل المائة"، غير أن الباحثين أفادوا - في القديم والحديث - من عبد القاهر في هذا الإطار، حيث إن عبد القاهر استطاع أن يتخذ من نظرية العامل التي أرادوا أن يجعلوا منها منطلقاً لهدم النحو، استطاع أن يتخذ منها

(١) حول ذلك يُنظر: العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية للجرجاني، شرح الشيخ/ خالد الأزهرى الجرجاوي ٩٠٥ هـ، تحقيق وتقديم وتعليق: د. البدر اوي زهران، ط١، دار المعارف ١٩٨٣م، ص ٣٣ - ٣٦، ويُنظر: د. البدر اوي زهران: مقدمة في علوم اللغة، ط١، دار المعارف، مصر ١٩٨١م، ص ٩٤ .

(٢) انظر ما قدّمه عبد القاهر في "العوامل المائة"، ص ٣٧، ٣٩، ٤١، ٤٣ .

(٣) حول ما قدّمه ابن جني عن نظرية العامل يُنظر: ابن جني "أبو الفتح عثمان ٣٩٢هـ"، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٩م،

مرتكزاً لانطلاقة جديدة في علوم النحو تُعدُّ إلى يومنا هذا أحدث ما انتهى إليه اللغويون المحدثون في هذا المجال، وما زال الفكر اللغوي الحديث في كل يوم يحرك أبعادها إيضاحاً وتعميقاً واستفادةً، سواء في ميدان علم التراكيب أم علم الدلالة، أم علم الأسلوب^(١)، فكيف - إذن - يتسنى لمن يدرس عبد القاهر أن يترك هذا المؤلف شديد التركيز دون أن يقف على تقسيمات عبد القاهر للعوامل إلى لفظية ومعنوية، ومدى الترابط الموجود بين هذين القسمين، إنَّ ترك مؤلِّف مثل هذا معناه ترك نظرية بأكملها قام على أساسها علمٌ بأكمله.

ثالثاً: هل يُعدُّ كتاب "دلائل الإعجاز" باباً من أبواب المعرفة اللغوية وحسب، وأنه دعوة عالية الصدى للاهتمام بجوهر البلاغة، وأنه دفاع عن فكرة عامة متسعة^(٢).

إن هذا الرأي في حاجة إلى نظر، ذلك أن هذا الكتاب قد رسم طريقاً جديداً للبحث، تجاوز به عبد القاهر أواخر الكلم وعلامات الإعراب، وبيَّن أن للكلام نظاماً، وأن رعاية هذا النظم واتباع قوانينه هي السبيل إلى الإبانة والإفهام، وأنه إذا عدل بالكلام عن سنن هذا النظم لم يكن مفهوماً معناه، ولا دالاً على ما يُراد منه، ثم بيَّن أن النظم يشمل ما في الكلام من تقديم وتأخير، وتعريف وتكثير، وفصل ووصل، وعدول عن اسم إلى فعل، أو عن صيغة إلى أخرى^(٣)، وهذا واضح من كتاب "الدلائل"، يقول عبد القاهر الجرجاني: "واعلم أن ليس "النظم" إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه "علم النحو"، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا

(١) العوامل المائة، مقدمة المحقق، د. البدرابي زهران ص ٢١ ، ٢٢ .

(٢) حول هذا الرأي للدكتور كاظم بحر المرجان يُنظر: مقدمته لكتاب المقتصد، ٣٤/١.

(٣) حول ذلك يُنظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ١٦ ، ١٧.

تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رُسِمَت لك فلا تُخَلِّ بشيٍ منها؛ وذلك أنا لا نعلم شيئاً يتبعه الناظمُ بنظمه، غيرَ أن ينظرَ في وجوه كلِّ باب وفروقه فينظر في "الخبر" إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيدٌ منطلقٌ، وزيدٌ منطلقٌ، وينطلقُ زيدٌ، ومنطلقٌ زيدٌ، وزيدٌ منطلقٌ، والمطلقُ زيدٌ، وزيدٌ هو المنطلقُ، وزيدٌ هو منطلقٌ، وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك: إنْ تخرجَ أخرجُ، وإنْ خرجتَ خرجتُ، وإنْ تخرجَ فأنا خارجٌ، وأنا خارجٌ إنْ خرجتَ، وأنا إنْ خرجتَ خارجٌ ... ويتصرّف في التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير في الكلام كله، وفي الحذف، والتكرار، والإضمار، والإظهار، فيصيب بكلِّ من ذلك مكانه، ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي، هذا هو السبيل، فلست بواجدٍ شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً، وخطؤه إن كان خطأً إلى "النظم"، ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من معاني النحو، قد أُصِيب به موضعه، ووضع في حقه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن موضعه، واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاماً قد وُصِفَ بصحةٍ "نظم"، أو فساده، أو وُصِفَ بمزيةٍ وفضلٍ فيه إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد، وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصلٍ من أصوله ويتصل ببابٍ من أبوابه"^(١).

وجماع القول في هذه المسألة أن عبد القاهر له دورٌ كبير في تطوير الدرس البلاغي، حيث خرج به من الجفاف إلى الذوق والفن والجمال فيما أطلق عليه "علم المعاني"، كذلك فإن دراسة عبد القاهر الجرجاني لا تتم إلا بالبحث الدقيق في كل مؤلفاته التي بين أيدينا، فربما يُشير إلى مسألةٍ أغفلها - بدوره - في كتابٍ آخر وهكذا.

(١) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٨١، ٨٢، ٨٣.

المبحث الثاني

الفرق بين التوليد والتحويل.

وقع خلط كبير بين التوليد والتحويل، من خلال عدم التمييز بين المفهومين، نظراً لتكاملهما حيناً وتداخلهما أحياناً أخرى، ولكن قبل توضيح الاختلاف بينهما علينا أولاً أن نتطرق إلى تعريف كل منهما لتوضيح المصطلحين.

يدل مصطلح التوليد (generation) على: « الجانب الإبداعي في اللغة، أي القدرة التي يمتلكها كل إنسان، لتكوين وفهم عدد لا متناه من الجمل في لغته الأم، بما فيها الجمل التي لم يسمعها من قبل، وكل هذا يصدر عن الإنسان بطريقة طبيعية دون شعور منه بتطبيق قواعد نحوية معينة، وقد أولى تشومسكي هذه القدرة الإبداعية (greativity) اهتماماً كبيراً، وأكد على أن النظرية لا بد أن تعكس قدرة جميع المتكلمين باللغة، والنحو التوليدي - في نظره - لا بد أن يولد كل الجمل النحوية (grammatical) في اللغة، أي أننا باتباع قواعد نحوية يمكننا تكوين كل الجمل الممكنة في اللغة»^(١).

(١) ينظر: أحمد مؤمن، اللسانيات النشأة والتطور، المطبعة الجهوية بقسنطينة، ط٣، مارس

وعرفه ميشال زكريا بقوله: «ينحصر مفهوم التوليد بعملية ضبط كل الجمل التي يحتمل وجودها في اللغة وتثبيتها»^(١).

أما التحويل فيقصد به «التغيرات التي يدخلها المتكلم على النص فينقل البنيات العميقة المولدة من أصل المعنى إلى بنيات ظاهرة على سطح الكلام وتخضع بدورها إلى الصياغة الحرفية الناشئة عن التقطيع الصوتي، فالتحويل ينطبق إذن على امتداد الأصوات الملفوظة (أو المكتوبة المتلاحقة في نص العبارة، والميل بمقال من مقالات النبر، والاتجاه به نحو نبر فرعي يكون هو المقام الأخير هنا»^(٢).

والتحويل كذلك «ينص على إمكانية تحويل جملة معينة إلى جملة أخرى واعتماد مستوى أعمق من المستوى الظاهر في الكلام، فيعتمد مفهوم التحويل عندما تفيد أكثر من جملة واحدة المعنى ذاته بالرغم من تباين تراكيبيها، فنقول إن الجمل هذه متحوّلة من جملة واحدة موجودة في مستوى البنية العميقة»^(٣).

(١) ميشال زكريا، الأسنوية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط٢، ٥١٤٠٦، ١٩٨٦م، ص٣، ومن المعروف أن النظرية التحويلية والتوليدية نسبت إلى تشومسكي وانتقلت إلى علوم اللغة والنحو والبلاغة، ينظر حول ذلك : جون ليونز: تشومسكي، ترجمة الدكتور/ محمد زياد كبة، ط١، ١٤٠٨هـ ، و جون ليونز: نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة وتعليق د. حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، ط١، ١٩٨٥م، و صبري إبراهيم السيد: تشومسكي، فكره اللغوي وآراء النقاد فيه، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

(٢) محمد الصغير بناني، المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة، دار الحكمة، الجزائر، د. ط، ٢٠٠١م، ص ٨١.

(٣) ميشال زكريا، الأسنوية التوليدية والتحويلية، وقواعد اللغة العربية، ص ١٤.

فالتحويل ومقوماته: «لا يمس المعنى الأصلي للجمل، ولكن صورة المؤشرات التي هي وحدها قابلة للتغيير (ونقصد بالمؤشرات العقد التي تضفر فيها خيوط الكلام)، فالتحويلات عمليات شكلية محضة تهتم تراكيب الجمل المولدة عن أصل المعنى وتتم بشغور الموقع، أو بتبادل المواقع، أو بإعادة صوغ الكلمات أو باستخلافها (حيث يستخلف الطرف المقوم بطرق أخرى عن طريق إبطال عمل المقوم أو بجعل مقوم آخر مكانه وبإضافة مقوم جديد له)، والتحويلات تتضمن وجهين أساسيين، الأول يتم بتحويل البنية، والثاني باستبدال البنية، والتحليل البنائي ينظر في تركيب المولد من الأصل وهل يمكن من الحصول على بنية قابلة للتحويل أم لا»^(١).

وتأسيساً على ما تقدم وكي تتضح الصورة بين التوليد والتحويل في اللغة الوظيفية نذكر المثال التالي:

إن جملة (جاء زيد) هي جملة توليدية، وأما جملة (زيد جاء) ليست توليدية، فكونها أقل عدداً من الكلمات، لم يجعلها توليدية، لأن فيها تقديماً وتأخيراً، وهما من وجوه التحويل، هذا إذا أخذنا بقول من قال فيها تقديماً وتأخيراً، وإذا أخذنا بالكلام القائل أنها جملة اسمية، لم تكن توليدية كذلك، لأنها ليست أقل عدد ممكن من الكلمات، فهي جملة مركبة من جملتين: جملة المبتدأ والخبر (زيد: مبتدأ، جاء: خبر)، والجملة الفعلية (جاء) وفاعلها ضمير مستتر تقديره (هو).

(١) محمد الصغير بناني، المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة، ص ٨١.

وأما التحويل فقد نادى بدراسته هاريس Harris قبل أن يدرسه تلميذه تشومسكي على نحو مفصل^(١)، لقد ذهب هاريس إلى القول بأن التحويل يحدث باشتقاق جملة أو مجموعة من الجمل تسمى nonkernel sentence (s) من جملة تسمى الجملة النواة kernel sentence ومن أمثلة ذلك الجملة النواة "شرح الأستاذ درس" هذه الجملة مثبتة مبنية للمعلوم، وعند تحويلها إلى جملة مبني فعلها إلى المجهول تصبح "شرح درس" ويكون التحويل الذي حدث على النحو الآتي:

- ١- الفعل + مورفيم البناء للمعلوم + اسم + اسم = شرح الأستاذ درس.
- ٢- الفعل + مورفيم البناء للمجهول + اسم = شرح درس.

وملخص مبدأ التحويل عند تشومسكي أن أهل اللغة قادرون على تحويل الجملة الواحدة إلى عدد كبير من الجمل، فلنأخذ على سبيل المثال جملة "عزفت الفرقة الموسيقية لحن الرجوع الأخير"، وأجرينا عليها تحويلات انتهينا إلى اشتقاق جمل كثيرة وذلك كما هو مبين في ما هو آت:

- عزفت الموسيقى لحن الرجوع الأخير (بالبناء للمجهول).
- عزف لحن الرجوع الأخير (بالبناء إلى المجهول والحذف).
- عزفت الفرقة لحن الرجوع الأخير (بحذف كلمة الموسيقية).
- الفرقة الموسيقية عزفت لحن الرجوع الأخير (التقديم والتأخير).

(١) ينظر: سمير شريف استيتية، اللسانيات المجال، والوظيفة، والمنهج، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، أربد، الأردن، ط٢، ٥١٤٢٩ - ٢٠٠٨م، ص ١٧٨.

- الفرقة عزفت لحن الرجوع الأخير (بالتقديم والتأخير والحذف) (١).
وبناء على ما سبق يصبح التحويل باباً مفتوحاً على مصراعيه للنفي،
والتأكيد والعطف والزيادة والحذف والبناء للمجهول، والتقديم والتأخير،
وغير ذلك من الموضوعات.

وقد يكون مفيداً أن نشير إلى أن العلاقة بين التوليد والبنية العميقة
مضطربة بعض الشيء، وكذلك العلاقة بينهما وبين التحويلات والبنية
السطحية، وهذا الشيء أدى بتشومسكي إلى عدم التركيز والاهتمام بالبنية
العميقة في المراحل اللاحقة من مراحل بناء النظرية (٢).

إذن فمما سبق يمكننا القول إن التوليد هو إنتاج عدد لا متناه من
الجملة انطلاقاً من عدد محدود من الكلمات، مع الحفاظ على القواعد النحوية
والتركيبية للكلمات فالفاعل يبقى فاعلاً والمفعول به يبقى مفعولاً به،
والمبتدأ مبتدأ، والخبر خبراً، أما التحويل فهو بدوره إنتاج لعدد لا متناه من
الجملة انطلاقاً من عدد محدود من الكلمات، مع إهمال للقواعد النحوية
والتركيبية فالجملة الفعلية المثبتة المبنية للمعلوم يمكن أن تولد منها جملة
اسمية، وأخرى منفية وثالثة مبنية للمجهول، ورابعة شرطية وخامسة
استفهامية ... فنسمي الجملة الفعلية المثبتة والمبنية للمعلوم، بنية عميقة،
في حين بقية الجملة تعد بنى سطحية لها.

(١) يراجع سمير شريف استيتية، اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، ص ١٧٩.

(٢) يراجع سمير شريف استيتية، المرجع نفسه، ص ١٨١.

المبحث الثالث

أصول تحويلية في فكر عبد القاهر

ظهرت "الفكرة التحويلية" في قواعد اللغة منذ أمدٍ بعيد، بيد أن مفهوم تلك الفكرة لم يقنن بصورة واضحة، فقد استخدم البلاغيون القدامى قواعد التقديم والتأخير، والحذف والزيادة، والتقدير والتأويل، والتي تعدُّ - بدورها جزءاً من القواعد التحويلية التي استخدمها تشومسكي إضافة إلى قواعد الأصلية والفرعية وما يتصل بالعامل، وأيضاً قواعد الزيادة والإقحام وإعادة الترتيب وغيرها.

كما أن "التمييز" وما دار حوله من حديث لدى البلاغيين يشهد على معرفتهم بهذه الأصول، فالزمخشري يستخدم مصطلح "الإزالة" بمعنى التحويل، يقول: "واعلم أن هذه المميزات عن آخرها أشياء مزالّة عن أصلها، ألا تراها، إذا رجعت إلى المعنى، متصفةً بما هي منتصبة عنه، ومنادية على أن الأصل: عندي زيت رطل، وسمن منوان، ودرهم عشرون، وعسل ملء الإناء، وزبد مثل التمرة، وسحاب موضع كف، وكذلك الأصل وصف النفس بالطيب، والعرق بالتصيب، والشيب بالاشتعال، وأن يقال: طابت نفسه، وتصيب عرقه، واشتعل شيب رأسي لأن الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل، السبب في هذه الإزالة قصدهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيد" (١).

(١) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: د. علي بو ملح، مكتبة الهلال - بيروت، الطبعة الأولى، م، ص ٩٥، وينظر: ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلية، (المتوفى: ٦٤٣هـ)، شرح المفصل للزمخشري، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، ٤٣/٢.

وسوف يعرض البحث لمجموعة من القواعد التحويلية التي شكّلت
منطلقات النظرية المعروفة بالنظرية التحويلية، تلك القواعد الموجودة في
التراث والذي يمثله في هذا البحث "عبد القاهر الجرجاني" من خلال مؤلفاته،
لنرى كيف أن الدعائم الأساسية لهذه النظرية مستمدة من التراث بصفة
عامة، وتراث عبد القاهر بصفة خاصة.



المطلب الأول: قضية العامل.

نظر التحويليون إلى العامل من خلال الربط بين البنية السطحية والبنية العميقة، وهذه الدراسة جعلتهم يركزون على العلاقات باعتبارها تؤثر وتتأثر، وهذا لا يختلف - بدوره - عن نظرة النحاة العرب، " فالتحليل عند التحويليين يكاد يتجه إلى تصنيف "العناصر" النظامية وفقاً لوقوعها تحت تأثير عوامل معينة ينبغي على الدارس أن يعرفها ابتداءً، وتكاد المصطلحات التي يستعملها التحويليون لا تختلف عن كلام العرب القدماء" (١).

وقبل مجيء عبد القاهر الجرجاني ظهرت محاولات متعددة، من أبرزها محاولة أبي علي الفارسي أستاذ عبد القاهر في مؤلفه: "مختصر عوامل الإعراب"، إضافةً إلى موقف ابن جني حيث يوضح أن الهدف من نظرية العامل هدف تعليمي غرضه التيسير، وأن العامل اللفظي والمعنوي إنما يعني أن بعض العوامل تصاحب الألفاظ، والبعض الآخر لا يصاحبها (٢).

وتأسيساً عليه فإن العمل من "رفع، ونصب، وجر، وجزم" إنما هو للمتكلم، لا لشيء آخر، أي أنه نتيجة لما تعارفت عليه الجماعة، واتخذته منهاجاً لتعبيرها والإبانة عما في نفسها، وإنما كان التقسيم إلى لفظي ومعنوي؛ لأن آثار فعل المتكلم هي التي فعلت هذا، وهذا يعني أن تفاعل الوحدات داخل التركيب هو الذي يؤدي إلى هذا العمل، وهذا ما دفع عبد القاهر ليقدم - لنا - تفسيراً جديداً لهذه النظرية، قدّمه عبد القاهر على مرحلتين لإقناع الناس بهذا التطوير، المرحلة الأولى جاءت في كتابه

(١) د. عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، ص ١٤٨.

(٢) لمزيد من التفصيل يُنظر: ابن جني الخصائص، ٤٩/١ وما بعدها.

"عوامل عتيق"^(١)، والمرحلة الثانية يمثلها كتاب "الجمل"، وبعد تصنيف دقيق للعوامل جعل عبد القاهر العوامل المائة عبارة عن تأثير وحدات اللغة بعضها في بعض، فقسّم هذه العوامل ما بين مؤثر ومتأثر، فهناك مؤثرات، وهناك متأثرات، وأخيراً، الأثر"، والعامل هو المؤثر في المعمول، وأثره هو تلك الحركة التي تظهر في آخر المعمول، والمعمول هو الذي تتغير حركة آخره تبعاً لنوع العامل أو المؤثر الداخل عليه^(٢).

إنّ التقسيم الذي قدّمه عبد القاهر للعوامل يُعدُّ حجر الزاوية في فهم الدارسين من غير العرب الذين بنوا عليه نظرياتهم الحديثة؛ لأنّه نظر إلى العامل باعتباره علاقات تؤثر وتتأثر، وهذا ما فعله التحويليون من بعده بمئات السنين، فكان عبد القاهر يبحث عن التأثير والتأثر في ضوء البنية السطحية والبنية العميقة، تلك البنية التي تمثل العملية العقلية أو الناحية الإدراكية، يقول عبد القاهر عن تقسيم العوامل: "اعلم أنّ العوامل على ضربين: عامل لفظي، وعامل معنوي لا حظّ للسان فيه، وإنما يُعبّر عنه"^(٣)، حيث يربط عبد القاهر بين الدلالة والعامل المعنوي أو البنية العميقة، وكذلك يربط بين المستوى المنطوق اللفظي أو البنية السطحية، ويشرح العملية العقلية الإدراكية التي تربط هذه العلاقات، حيث يرى أنّ المعمول لا يقع إلاّ حيث يقع العامل^(٤)، ويناقش عوامل رفع المبتدأ والخبر، ويرى أنّ الرفع

(١) حول ذلك يُنظر: عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة، ص ٦.

(٢) حول ذلك يُنظر: العوامل المائة، ص ١١.

(٣) عبد القاهر الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، ٢١٣/١.

(٤) حول ذلك يُنظر: المقتصد في شرح الإيضاح، ١/٣٠٣ - ٣٠٥.

فيهما يعود إلى التعري من العوامل، وهذا بدوره يُعدُّ عاملاً معنوياً يرتبط بتأثير لا يظهر على السطح إنما يظهر في العمق أو في البنية التحتية^(١).

إن نظرةً واحدةً في نصوص عبد القاهر تبين إلى أي مدى كان إدراك عبد القاهر للناحية العقلية أو الإدراكية والتي تمثل لدى التحويليين البنية العميقة، ومدى ارتباط هذا المستوى بالمعنى الذي يُعبر عنه ولا حظاً للسان فيه، وكذلك إدراكه للعامل اللفظي الذي يمثل البنية السطحية لدى التحويليين في ضوء معطيات التفاعل بين المستويين أو التأثير والتأثر، أو إن شئت قل: الحركة الذهنية والتنظيم الصياغي، وهو ما يقابل أيضاً البنية السطحية والبنية العميقة.

يقول في أسرار البلاغة: "والمعقد من الشعر والكلام لم يُدَمَّ لأنه ممَّا تقع حاجة فيه إلى الفكر على الجملة، بل لأن صاحبه يُعثرُ فِكرك في متصرفه ويُشيكُ طريقك إلى المعنى، ويوعرُ مذهبك نحوه، بل ربَّما قسَم فِكرك، وشعبَ ظنك، حتى لا تدري من أين تتوصل وكيف تطلب ... وبعدُ فإذا مُدَّت الحلبات لجرى الجياد، ونُصبت الأهداف لتعرف مقتل الرماة في الإبعاد والسداد، فرهان العقول التي تستنبق، ونضالها الذي تمتحن قواها في تعاطيه هو الفكر والروية، والقياس والاستنباط"^(٢).

(١) حول ذلك يُنظر: المقتصد في شرح الإيضاح ، ٢٥٥/١ - ٢٥٧، ويُنظر: أسرار البلاغة، قراءة وتعليق: محمود محمد شاكر، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة، ودار المدني بجدة، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م، ص ٤٢٣ يقول: "والمبتدأ هو المعري من العوامل اللفظية".

(٢) أسرار البلاغة ص ١٤٧ ، ١٤٨ ، ولمزيد من النصوص التي تؤكد إدراك عبد القاهر لهذين المستويين يُنظر: أسرار البلاغة ص ٣٦ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٣٦٣ .

إنّ هذا النص دليل قاطع على إدراك عبد القاهر للبنية العميقة التي ترتبط بالفكر، والتي توصل بدورها إلى المعنى، والتي تحتاج إلى القياس والاستنباط، ويقول في نص آخر مدركاً البنية السطحية والبنية العميقة: "إن قولنا: غفر الله لزيد أن المعنى: اللهم اغفر لزيد؛ فاللفظ على الخبر، والمعنى على الدعاء، كما أن أكرم بزيد، لفظ الأمر، والمعنى معنى الخبر"^(١).

لقد ناقش عبد القاهر قضية العامل من منطلق فهمه لطبيعة اللغة، وكيفية عملية البناء اللغوي فيها، أو التوليد على حد تعبير التحويليين، وأوضح أن مفهوم النظرية ما هو إلا عمل الوحدات اللغوية بعضها في بعض، ودليل ذلك أنه قسم كتاب العوامل المائة ثلاثة أقسام، قسم في العامل، وآخر في المعمول، وثالث في العمل، والعامل والمعمول هما الترتيب الخاص، وهي قاعدة من قواعد النحو التحويلي، أما العمل فهو الثمرة الطبيعية التي تأتي نتيجة لعمل العامل في المعمول، ويتغير العمل - أي آخر الكلمات تبعاً لنوع العامل والمعمول، ونتيجة لمضامة الكلمات بعضها إلى بعض.

(١) المقتصد في شرح الإيضاح : ٣٧٦/١ ، ٣٧٧ ، ولمزيد من النصوص التي تؤكد هذا الأمر ينظر: ٣٧٦/١ ، ٣٧٧ ، ٣٩١ ، ٥٤٠ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ .

المطلب الثاني: الحذف.

احتلت ظاهرة الحذف مكانةً كبيرةً في التراث البلاغي^(١)، وقد وُضعت لها الضوابط التي تتفق مع الاستعمال العربي، إلا أن عبد القاهر الجرجاني قد أخلص في تناوله للجانب التطبيقي بوصفه متابعةً وصفيةً للصيغة الإبداعية دون الدخول في دوائر التقنين التي انتهى إليها السكاكي ومدرسته^(٢).

وقد وضع عبد القاهر مجموعةً من الضوابط لظاهرة الحذف منها جواز الحذف مع إقامة الدليل ونية الحال يقول: "فكل موضع قام فيه دليل على الراجع ونية الحال عليه جاز أن يحذف"^(٣)، وكذلك تفرقته الدقيقة بين الحذف والإضمار يقول: "... وأما من قال: إن الفاعل هنا محذوف، فقد ترك الظاهر، لأجل أن الفعل لا يُبدل له من فاعل، فأن يُقال: إنه مضمّر على شريطة التفسير أولى من أن يُقال إنه محذوف، إذ المضمّر بمنزلة المظهر وجار مجراه في الحكم، والمحذوف ليس كذلك"^(٤).

وكذلك أورد عبد القاهر كثيراً من النماذج التعبيرية الناقصة بالنظر إلى بنيتها المثالية، ولم يرَ في هذا النقص خللاً بالنظم، بل على العكس يرى أنه "بابٌ دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيهةً بالسحر، فإنك

(١) حول ذلك يُنظر: ابن جني: الخصائص: ٣٦٢/٢، باب في شجاعة العربية " الحذف " .
(٢) حول ذلك يُنظر: د. محمد عبد المطلب، البلاغة العربية قراءة أخرى، ص ٢٢٢ .
(٣) عبد القاهر: المقتصد في شرح الإيضاح ٢٨١/١، ويُنظر: ٢٨٣/١ .
(٤) المقتصد في شرح الإيضاح ، ٣٣٧/١، ويُنظر: ٢٩٩/١، ويُنظر: د. أحمد أحمد بدوي: عبد القاهر الجرجاني، ص ٥٢ وما بعدها .

ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة،
وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبين^(١).

وقد عرض عبد القاهر مجموعة كبيرة من الشواهد التي يقع فيها
الحذف، إلا أن حديثه عن الحذف يقوم على أساس إدراكه لربط الحذف
بالدلالة وأثر المحذوف على السطح في الدلالة والمعنى العميق، يقول عبد
القاهر: "واعلم أن الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلك لها عن معناها ... فقد
توصف به لنقلها عن حكم كان لها إلى حكم ليس هو بحقيقة فيها، ومثال
ذلك: أن المضاف إليه يكتسب إعراب المضاف في نحو: "واسأل القرية"^(٢)،
والأصل: "واسأل أهل القرية"^(٣)، فالحكم الذي يجب للقرية في الأصل وعلى
الحقيقة هو الجر، والنصب فيها مجاز، وهكذا قولهم: "بنو فلان تطوهم
الطريق"، يريدون "أهل الطريق"، الرفع في "الطريق" مجاز، لأنه منقول إليه
عن المضاف المحذوف الذي هو "الأهل"، والذي يستحقه في أصله هو الجر،
ولا ينبغي أن يقال إن وجه المجاز في هذا الحذف، فإن الحذف إذا تجرد عن
تغيير حكم من أحكام ما بقي بعد الحذف لم يُسمَّ مجازاً، ألا ترى أنك تقول:
زيدٌ منطلقٌ وعمروٌ، فتحذف الخبر، ثم لا توصف جملة الكلام من أجل ذلك
بأنه مجاز؟، وذلك لأنه لم يؤدَّ إلى تغيير حكم فيما بقي من الكلام، ويزيده
تقريباً أن المجاز إذا كان معناه: أن تجوزَ بالشيء موضعهُ وأصله، فالحذف

(١) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ١٤٦.

(٢) سورة يوسف: الآية ٨٢.

(٣) تحدث عبد القاهر عن هذه الآية في كتابه: المقتصد في شرح الإيضاح ٢٩٠/١،

٣٧١/١، وله حديث في ثنایا المقتصد عن الحذف بصورة الجزئية، انظر مثلاً: ٧٤/١، ٧٦،

٧٩، ١٤٥، ١٤٦، ٢١٨، ٢٧٥، ٣٧٢.

بمجردده لا يستحق الوصف به؛ لأن ترك الذكر وإسقاط الكلمة من الكلام، لا يكون نقلاً لها عن أصلها، إنما يُتصور النقل فيما دخل تحت النطق^(١).

وهذا يعني ربط عبد القاهر الجرجاني بين المبنى والمعنى والتعدد الدلالي والتأويل وظلال المعاني التي تخلفها التراكيب المؤلفة بطريقة مخصوصة حسب قصد المتكلم، وملائمة التركيب اللغوي للحالة النفسية والدوافع الموجودة خلفه لأن الألفاظ خدمٌ للمعاني "إذ الألفاظ خدمٌ للمعاني والمصرفة في حكمها، وكانت المعاني هي المالكة سياستها، المستحقة طاعتها"^(٢).

وهذا يعني أيضاً أن غياب عنصر من العناصر في بناء السطح يُقدَّر له اللفظ الذي يُظهر وظيفته في البناء العميق، وذلك "لأنه من حق المحذوف أو المزيد أن يُنسب إلى جملة الكلام، لا إلى الكلمة المجاورة له، فأنت تقول: إذا سُئِلت عن "سل القرية"، في الكلام حذف، والأصل أهل القرية، ثم حذف "الأهل" تعني حذفاً من بين الكلام"^(٣)، لذلك فإن الجرجاني يحدد ضوابط يمتنع فيها حمل الكلام على ظاهره في البناء السطحي، هذه الضوابط تقوم على أساس من تداخل الدلالة مع مقتضى التركيب اللغوي.

وأما ما يرجع إلى المعنى فهو غرض المتكلم مثلما في الآية "سل القرية"، والغرض للمتكلم والله أعلم بمراده، فقد يوجه السؤال إلى أهل القرية التي كان فيها أخوة يوسف عليه السلام، لكن قد يأتي غرض المتكلم بغير قصد الحي والمسؤول المدرك، كأن يكون الأمر في سياق العبرة لمن

(١) عبد القاهر، أسرار البلاغة، ص ٤١٦، ٤١٧.

(٢) أسرار البلاغة، ص ٨.

(٣) أسرار البلاغة، ص ٤٢٠.

يمرُّ بالقرية التي تهدمت ومات أهلها، فيقول "سل القرية" للعظة والعبرة، وأما ما يعود إلى مقتضى التركيب فإنه يقوم على حذف إحدى الوظائف المتلازمة بالعلاقة التركيبية في الجملة كحذف أحد أجزائها من مبتدأ وخبر، أو فعل وفاعل، أو قصر متعدٍ، أو إسقاط موصوف، وهذا يعني أن الحذف عند عبد القاهر يُعدُّ وسيلة تتولد من خلالها مجموعة من الجمل، فقوله تعالى: "اسأل القرية" تنتج عنها جملة "اسأل أهل القرية" على تقدير ذكر المضاف، وكذلك "اسأل القرية" على غرض المجاز الذي يخرج للعظة والعبرة حسب قصد وغرض المتكلم، وهذه هي الطريقة التي عُرفت بطريقة توليد الجمل في النظرية التحويلية، وهذا الأمر يعود إلى أن الكلام يقوم على عناصر التأليف في الإسناد، كالتأليف بين الاسم والفعل، والفعل والاسم، والاسم والاسم، يقول عبد القاهر في هذا الشأن: "ومما يجب ضبطه هنا أيضاً: أن الكلام إذا امتنع حمله على ظاهره حتى يدعو إلى تقدير حذف، أو إسقاط مذكور، كان على وجهين:

أحدهما: أن يكون امتناع تركه على ظاهره لأمرٍ يرجع إلى غرض المتكلم، ومثاله قوله تعالى: "اسأل القرية"، ألا ترى أنك لو رأيت "اسأل القرية" في غير التنزيل لم تقطع بأن ههنا محذوفاً، لجواز أن يكون كلام رجل مرَّ بقرية قد خربت وباد أهلها، فأراد أن يقول لصاحبه واعظاً ومذكراً، أو لنفسه متعظاً ومعتبراً: "سل القرية عن أهلها وقل لهم: ما صنعوا" على حد قولهم: "سل الأرض من شق أنهارك، وغرس أشجارك، وجنى ثمارك، فإنها إن لم تجبك حواراً أجابتك اعتباراً.

والوجه الثاني: أن يكون امتناع ترك الكلام على ظاهره، ولزوم الحكم بحذف أو زيادة، من أجل الكلام نفسه، لا من حيث غرض المتكلم به، وذلك



مثل أن يكون المحذوف أحد جزأي الجملة، كالمبتدأ في نحو قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿مَتَاعٌ قَلِيلٌ﴾^(٢)، لأبَدَّ من تقدير محذوف، ولا سبيل إلى أن يكون له معنى دونه، سواء كان في التنزيل أو في غيره، فإذا نظرت إلى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ في قول الشاعر:

يشكو إليّ جملي طول السرى صبرٌ جميلٌ فكلانا مُبتلى

وجدته يقتضي تقدير محذوف، كما اقتضاه في التنزيل، وذلك أن الداعي إلى تقدير المحذوف هاهنا أن الاسم الواحد لا يُفيد، والصفة والموصوف حكمهما حكم الاسم الواحد، و"جميل" صفة "للصبر"^(٣).

إن حديث عبد القاهر بصفة عامة عن الحذف ما هو إلا ربط بين المنطوق السطحي والدلالة المحذوفة، وهو ما يقابل البناء السطحي والبناء العميق عند التحويليّين التوليديّين، إضافة إلى أنه وسيلة يتم بواسطتها توليد جمل جديدة.

(١) سورة يوسف: الآية ٨٣ .

(٢) سورة النحل، الآية ١١٧، وانظر حديث عبد القاهر عن هذه الآيات، المقتصد في شرح الإيضاح ١/٣٠٠، ٣٠١، وقد ربط عبد القاهر بين الحذف والانتساع في مواضع من كتابه المقتصد في شرح الإيضاح، انظر: ١/٣٠٠، ٣٠١، ٣١٨، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٦، ٣٧٧، ٥٨٩، ٥٩٠ .

(٣) عبد القاهر، أسرار البلاغة، ص ٤٢١، ٤٢٢ .

المطلب الثالث: إعادة الترتيب.

ربط التحويليون بين ترتيب الجملة في البناء العميق والقوانين التي تحكم تحول هذا الترتيب إلى أنماط مختلفة في الكلام الفعلي على السطح، وتجدر الإشارة إلى أن كل عنصرين من عناصر الجملة معرض لتغيير الموضع، وهذا مطرد فيما أُطلق عليه "الفضلة"^(١).

وقد انطلق عبد القاهر الجرجاني في قضية الترتيب من الربط بين النظم أو التأليف من جهة والدلالة من جهة أخرى، وهذا يُعدُّ فهماً للسياغة التي تعني السطح، والدلالة المقصودة التي تعني العمق، وهذا مفهوم من خلال حديث عبد القاهر عن إعادة الترتيب في بيت امرئ القيس يقول: "ومن البين الجلي أن التباين في هذه الفضيلة، والتباعد عنها إلى ما ينافيها من الرذيلة، ليس بمجرد اللفظ . كيف؟! والألفاظ لا تُفيد حتى تؤلف ضرباً خاصاً من التأليف، ويُعمدُّ بها إلى وجهٍ دون وجهٍ من التركيب والترتيب"^(٢).

ويمضي عبد القاهر مؤكداً على فكرته التي يرى فيها أن الألفاظ تترتب في الشكل بناءً على ترتيب المعاني في الفكر، وهذا يؤكد إدراك عبد القاهر للفكرة العقلية التي تقابل البنية العميقة، ويرى أن إعادة ترتيب الجملة عن طريق التقديم والتأخير مرتبط بالمعنى أو الفهم لدى السامع، وهذا ما أكده بقوله "فخذ إليك الآن بيت الفرزدق الذي يُضرب به المثل في تعسُّف اللفظ:

(١) د. عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص ١٥٤ .

(٢) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص ٤ ، ويُنظر: ص ٥ وما بعدها.

وما مثله في الناس إلا مملكاً أبو أمه حي أبوه يُقاربه (١)

فانظر أيتصور أن يكون ذمك للفظه من حيث إنك أنكرت شيئاً من حروفه، أو صادفت وحشياً غريباً، أو سوقياً ضعيفاً؟ أم ليس إلا لأنه لم يرتب الألفاظ في الذكر، على موجب ترتب المعاني في الفكر، فكذباً وكذباً، ومنع السامع أن يفهم الغرض إلا بأن يُقدم ويؤخر، ثم أسرف في إبطال النظام، وإبعاد المرام، وصار كمن رمى بأجزاء تتألف منها صورة، ولكن بعد أن يُراجع فيها باب من الهندسة لفرط ما عادى بين أشكالها، وشدة ما خالف بين أوضاعها" (٢).

وبناءً على ما سبق فإن أي خلل في الترتيب يؤدي إلى خلل في الدلالة لارتباط السطح بالعمق، يقول عبد القاهر: "فإنما أرادوا بقولهم: ما كان معناه إلى قلبك أسبق من لفظه إلى سمعك، أن يجتهد المتكلم في ترتيب اللفظ وتهذيبه وصيانتها من كل ما أخل بالدلالة، وعاق دون الإبانة... فإن المعاني الشريفة اللطيفة لأبد فيها من بناء ثانٍ على أول، وردت إلى سابق... (٣)".

وقد عالج عبد القاهر قضية "التقديم والتأخير" من حيث تأثيرها على تركيب الجملة، وكذلك الوظيفة يعني بذلك الأعمال والإلغاء، ومن حيث التغيير الدلالي، وهذا يعني أن هذه الظاهرة تأخذ طبيعة ذهنية بالدرجة الأولى أو

(١) البغدادي، عبد القادر بن عمر (١٠٣٠ هـ - ١٠٩٣ هـ)، شرح أبيات مغني اللبيب،

تحقيق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، (١٣٩٣ -

١٤١٤ هـ)، ١٤/٤.

(٢) أسرار البلاغة، ص ٢٠، ٢١، ويُنظر: ص ١٠٩ - ١١١، ١٤٢، ١٤٣.

(٣) أسرار البلاغة، ص ١٤٤.

ناحية إدراكية، وهي التي تسمى " البنية العميقة" عند التحويليين، والتي يتم من خلالها توليد عدد من الجمل، وربما كان هذا الإدراك وراء تصنيف عبد القاهر للتقديم على النحوين التاليين:

الأول: تقديم يقال إنه على نية التأخير، وذلك في كل شيء أقررتَه مع التقديم على حكمه الذي كان عليه وفي جنسه الذي كان فيه، كخبر المبتدأ إذا قَدَّمته على المبتدأ، والمفعول إذا قَدَّمته على الفاعل كقولك: "منطلقٌ زيدٌ" و"ضربَ عمراً زيدٌ"، ومعلوم أن "منطلقٌ" و"عمراً" لم يخرجوا بالتقديم عما كانا عليه، من كون هذا خبر مبتدأ ومرفوعاً بذلك، وكون ذلك مفعولاً ومنصوباً من أجله كما يكون إذا أخرت.

الثاني: تقديم لا على نية التأخير، ولكن على أن تنقل الشيء من حكم إلى حكم، وتجعل له باباً غير بابه، وإعراباً غير إعرابه، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحدٍ منهما أن يكون مبتدأ، ويكون الآخر خبراً له، فتقدم تارة هذا على ذلك، وأخرى ذلك على هذا، ومثاله ما تصنعه بزيدٍ والمنطلق، حيث تقول مرة: زيدٌ المنطلق، وأخرى: المنطلق زيد، فأنت في هذا لم تقدم " المنطلق" على أن يكون متروكاً على حكمه الذي كان عليه مع التأخير، فيكون خبر المبتدأ كما كان، بل على أن تنقله عن كونه خبراً إلى كونه مبتدأ، وكذلك لم تؤخر "زيداً" على أن يكون مبتدأ كما كان، بل على أن تخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خبراً^(١).

وبناءً عليه يرى عبد القاهر أنه من الخطأ أن يُقسَّم هذا الأمر في تقديم الشيء وتأخيره قسمين، فيُجعل مفيداً في بعض الكلام، وغير مفيد في

(١) عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص ١٠٦، ١٠٧.

بعض، وأن يُعلّل تارة بالناية، وأخرى بأنه توسعة على الشاعر والكاتب، حتى تطرد لهذا قوافيه ولذاك سجعُهُ؛ ذلك لأنّ من البعيد أن يكون في جملة النظم ما يدل تارة ولا يدل أخرى، فمتى ثبت في تقديم المفعول- مثلاً - على الفعل في كثير من الكلام، أنه قد اختص بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير، فقد وجب أن تكون تلك قضية في كل شيء وكل حال، ومن سبيل من يجعل التقديم وترك التقديم سواء أن يدعي أنه كذلك في عموم الأحوال، وأما من يجعله شريحين فيزعم أنه للفائدة في بعضها وللتصرف في اللفظ من غير معنى في بعض، فمما ينبغي أن يرغب عن القول به (١).

ويتجلى إدراك عبد القاهر للبنية العميقة وارتباطها بالترتيب في الجملة -خاصة الفعلية - أثناء حديثه عن التمييز، حيث يرى أن التمييز في قوله تعالى: ﴿ اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ (٢)، محول عن الفاعل، وذلك أنّا نعلم أن "اشتعل" للشيب في المعنى، وإن كان للرأس في اللفظ، كما أنّ "طاب" للنفس، و"قرّ" للعين، و"تصبّب" للعرق، وإن أسند إلى ما أسند إليه يبيّن أن الشرف كان لأن سلك فيه هذا المسلك، وتوخى به هذا المذهب أن تدع هذا الطريق فيه، وتأخذ اللفظ فتسنده إلى الشيب صريحاً، فتقول: اشتعل شيبُ الرأس، أو "الشيبُ في الرأس"، ثم ننظر هل تجد ذلك الحسن وتلك الفخامة، وهل ترى الروعة التي كنت تراها (٣)، وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ

(١) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١١٠، ١١١ .

(٢) سورة مريم: الآية ٤ .

(٣) عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص ١٠٠، ١٠١، ولمزيد من تفصيل القول حول حديث عبد

القاهر عن هذه الآيات يُنظر: دلائل الإعجاز ص ١٠٠، ١٠١، ٣٩٣، ٤٠٢، ٤٠٧، ٤٢٧

عِيُوناً^(١)، فالتفجير للعيون في المعنى، وقد أوقع على الأرض في اللفظ، كما أسند الاشتعال إلى الرأس، وقد حصل بذلك من معنى الشُّمول ههنا، مثل الذي حصل هناك، وذلك أنه قد أفاد أن الأرض قد كانت صارت عيوناً كُلِّها، وأن الماء قد كان يفور من كل مكان منها، ولو أُجْرِيَ اللفظ على ظاهره فقليل: "وفجّرنا عيون الأرض"، أو العيون في الأرض لم يُفد ذلك ولم يدل عليه، ولكان المفهوم منه أن الماء قد كان فار من عيون متفرقة في الأرض وتنبجس من أماكن منها^(٢).

وبناءً على ما سبق ينبغي أن نتعامل مع سياقات إعادة الترتيب أو "التقديم والتأخير" بشيءٍ من الحذر، حتى يمكن الربط بينها وبين حركة الفكر من ناحية، وطبيعة المقام من ناحية أخرى، يقول الدكتور محمد عبد المطلب: "مقولة كمقولة" التقديم "للاهمية- مثلاً - تُصبح في حاجة إلى مراجعة من خلال رصد حركة الذهن وتوافقها مع الحركة الصياغية أفقياً، على أن يؤخذ في الاعتبار طبيعة الاحتمالات القائمة في بنية التراكيب"^(٣).

(١) سورة القمر: الآية ١٢.

(٢) عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص ١٠٢.

(٣) د. محمد عبد المطلب، البلاغة العربية، قراءة أخرى ص ٢٣٧.

المطلب الرابع: الزيادة والإقحام والانتساع.

من القواعد التي قامت عليها النظرية التحويلية قاعدة "الزيادة والإقحام"، فقد أشار التحويليون إلى أن هناك تركيبات نظمية تدخل فيها كلمات لا تدل على معنى في العمق، وإنما تفيد وظيفة تركيبية، وقد تعدُّ لوناً من ألوان الزخارف^(١).

الإ أن عبد القاهر الجرجاني قد أشار إلى هذه القاعدة في ضوء إدراكه لما يقابل لدى التحويليين البنية السطحية والبنية العميقة، وذلك حينما قسم الزيادة إلى: زيادة وإقحام لمعنى، وأخرى بدون معنى، والأخيرة هي التي تعدُّ لوناً من ألوان الزخارف، وإنما لها وظيفة على مستوى سطح التركيب، وذلك على النحو التالي:

أولاً: زيادة وإقحام لمعنى:

وقد مثل لهذا النوع بالباء المؤكدة للنفي، تقول: ليس زيدٌ قائماً، وما زيدٌ قائماً، وما كان زيدٌ قائماً، فتنفيذ انتفاء القيام من زيد، ثم يتم الإجراء التحويلي بإدخال الباء، نقول: ليس زيدٌ بقائماً، وما كان زيدٌ بقائماً، فتدل الباء على المبالغة والتشديد " وذلك في البناء العميق " في نفي كونه قائماً، وعلى ذلك قول الله تعالى: ﴿أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْزِبْ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾^(٢)، والأصل: إن الله قادرٌ، فقد دخلت الباء لتأكيد النفي الموجود في "لم يروا"^(٣).

(١) د. عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص ١٥٢.

(٢) سورة الأحقاف: الآية [٣٣].

(٣) حول ذلك يُنظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٩٠/١، ولمزيد من هذه النماذج يُراجع: المقتصد في شرح الإيضاح، ٨٨/١، ٨٩، ٩٠، ١٢٢، ١٦١، ١٧٥، ١٩١، ٢٨٢، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٤٣٦، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٧، ٤٥٨.

ثانياً: زيادة وإحكام بدون معنى :

وهو عند عبد القاهر الجرجاني ما لا يعمل بوجه، وذلك مثل "ما" إذا كانت صلةً كقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾^(١)، و"أَنْ" في قولهم: لما أَنْ جَاءَ زَيْدٌ كَلِمَتَهُ، وما أشبهه من الحروف التي تدخل حشواً، فلا تفيد معنى ولا تغير لفظاً وحكماً^(٢)، ويبدو أثر إدراك عبد القاهر للبنية العميقة في أَنْ هناك مجموعة من الحروف تعمل في المعنى واللفظ، ولا تعمل في الحكم، ومثال ذلك اللام في قولهم: لا غلامي لزيد ولا يديّ لعمرو، وذلك أن الإضافة تُحدث في المضاف معنى وتوجب حكماً، فالمعنى إعطاؤها إياه من المضاف إليه التعريف، تقول: غلام، وغلaman، فيكون نكرة، فإذا قلت: غلامُ زيدٍ وغلama زيدٍ، صار معرفةً، وأما الحكم فحذف التنوين والنون، واللام من غلامي لزيدٍ سلبت "غلامين" التعريف الذي كان يكون لو لم تأت بها، ولكنها لم تُزل الحكم الذي هو سقوط النون، فقد عملت إذاً في المعنى ولم تعمل في الحكم، وعملت من وجهٍ آخر وهو إفادتها المُلْك، وعملت في اللفظ بجرّها "زيد"، فهي إذاً عاملة لفظاً ومعنى غيرُ عاملة حكماً^(٣).

وهناك ما يعمل حكماً ولا يُغير معنى ولا يؤثر في لفظٍ، ومثاله اللام في قولك: علمتُ لزيدٍ منطلقاً، الأصل علمتُ زيداً منطلقاً، فلما دخلت اللام منعت "علمتُ" عن العمل، وأوجب إعادة الاسم المنصوبين إلى الرفع بالابتداء، فأنت إذا تأملت المعنى وجدته على حاله؛ لأن العلم قد نفذ في قولك: زيدٌ منطلقاً، ونفاده قبل دخول اللام، وأما اللفظ فهو وإن تغير، فليس

(١) سورة آل عمران: الآية ١٥٩ .

(٢) حول ذلك يُنظر: المقتصد في شرح الإيضاح ، ٩١/١ .

(٣) حول ذلك يُنظر: المقتصد في شرح الإيضاح ، ٩١/١ .

العمل للام، لأنّ الرفع بالابتداء الذي يكون في قولك: زيدٌ منطلقٌ، فعملُ اللام - إذن - صرفُها الاسمين عن كونهما منصوبين بـ "علمتُ" إلى كونهما مرفوعين بالابتداء^(١).

أما حديث عبد القاهر عن "الاتساع" ففي معرض حديثه عن "أفعل التعجب" يسوق عبد القاهر نصاً يوضح به معنى الاتساع، وهو يعني عنده التعبير عن المعنى الواحد بلفظين، يقول عبد القاهر: "إلا أنهم على عادة توسيعهم يعبرون عن المعنى الواحد بلفظين اعتباراً لاختلاف الحال والموضع فينزلون الشيء الواحد إذا وقع على حدّين منزلة الشينين كقولهم: "لظمتُ" إذا كان على الخدِّ وباليد، ولكزّتُ بالرجل كيف اتفق، ووَعيْتُ للجمع إذا كان في العلم ونحوه"^(٢).

وقد تحدث عن الاتساع في مواطن متفرقة^(٣)، وأثناء شرحه لقول أبي علي الفارسي: "ومما يرتفع فيه الاسم بالابتداء قولهم: ضربني زيدا قائماً، وأكثر شربي السويق ملتوتاً، وأخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً، فـضربي وأكثر وأخطبُ يرتفع بالابتداء، وقائماً سدّ مسدّ خبر المبتدأ، والتقدير: ضربني زيدا إذا كان قائماً، أو إذ كان قائماً"^(٤).

(١) حول ذلك يُنظر: المقتصد في شرح الإيضاح ، ٩١/١ .

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ، ٣٨٥/١ ، ولمزيد من تفصيل القول حول ظاهرة الاتساع وعلاقتها بالحذف يُنظر: المقتصد في شرح الإيضاح ، ٣٠٠/١ ، ٣٠١ ، ٣١٨ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ .

(٣) لمعرفة ذلك يُنظر: المقتصد في شرح الإيضاح ، ١٠٠/١ ، ١٤٢ ، ٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٩٥ ، ٣٨٥ ، ٤٤٧ .

(٤) يُنظر: المقتصد في شرح الإيضاح ، ٢٤٠/١ .

وفي شرحه لنص أبي علي الفارسي ينطلق عبد القاهر من قاعدة ترى أن الاتساع وسيلة من وسائل توليد الجمل - وهذا ما صنعه التحويليون -، أو وسيلة من خلالها يتم توليد عدد من الجمل، حيث يرى أن نص أبي علي الفارسي يحمل نوعين من الاتساع لكل نوع جملة خاصة، وذلك في شرحه لقول أبي علي "أخطب ما يكون الأمير قائماً".

الاتساع الأول: أن "أفعل" لا يضاف إلى ما لا يكون منه "أي من جنسه"، فلا يصح: زيدٌ أفضل الحمير، فإذا لم يكن بين زيد والحمير خصلة أو مشاركة في الخصلة المقصودة فلا يكون للتفضيل وجه، وأخطبُ هذا كناية عن الأمير في الظاهر، و"ما يكون" بمعنى الزمان في البناء العميق؛ لأن "ما" مع ما بعده مصدر، "فما يكون الأمير" بمنزلة "كون الأمير"، والمصدر يدل على الزمان على تقدير حذف المضاف، والتقدير: أخطبُ أوقات كون الأمير، يعني أخطبُ أوقات وجود الأمير، ثم قام "ما يكون" مقام هذا، فصار بمنزلة قولك: أخطبُ أوقات الأمير، و"الأوقات" ليست من جنس "أخطب" في الظاهر، كما لا تكون الحمير من جنس أفضل في قولك: زيدٌ أفضل الحمير، يقول عبد القاهر: "إلا أنهم قد يجعلون الفعل للزمان على السعة، فيقولون: نهارك صائم، وليك قائم، فينسبون الصوم والقيام إلى النهار والليل؛ لأنهما يقعان فيه، ومنه قوله عز وجل: ﴿وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا﴾^(١)، بمعنى أنكم تبصرون فيه، ثم جعل الفعل له حتى كأنه الذي يبصر دون المخاطب، ونحو ذا كثير في كلامهم، فكذلك جعل أيام الأمير خاطبةً على سعة الكلام، لكونه خطيباً فيها حتى كأنه قيل: خطبتُ أيام الأمير، ثم أدخل عليه همزة التفضيل: أخطبُ أيام الأمير، كما يُقال مثلاً: أقوم لياليك ليلة كذا، ثم قام "ما يكون الأمير" مقام "أوقات الأمير" على ما فسّرنا

(١) سورة يونس: الآية ٦٧، سورة النمل: الآية ٨٦، سورة غافر: الآية ٦١.

فأضيف إليه أخطب "ما يكون الأمير" فهذا الطرف من المسألة قد صحّ وتقررّ كونه بمنزلة أن تقول: أخطبُ أوقات الأمير، وهذا هو الاتساع الأول" (١).

الاتساع الثاني: هو حذف الذي تقدم في المسألتين السابقتين؛ لأنّ المعنى أخطبُ ما يكون الأمير إذا كان قائماً، فأخطب مبتدأ خبره "إذا"، وقائماً حال، وعليه فلا يصح لو قلت: أخطبُ أوقات الأمير يقع وقت قيامه، إنما يصح: أخطبُ أوقات الأمير وقت قيامه، أما إن أردت أن تنصب إذا على الظرف، فالوجه عندي أن يكون "ما" مصدراً عارياً من تقدير الزمان، فكأنه قال: أخطبُ كون الأمير، وأخطبُ وجوده، فيجعل كونه وجوده ممّا يخطب" (٢).

ويؤكد عبد القاهر التفرقة والإدراك للسطح الظاهر والدلالة العميقة في مجال الزيادة بقوله: "اعلم أنك إذا قلت: ذهبتُ يزيدُ كان على وجهين: أحدهما: أن تريد أنكُ صاحبته، والثاني: على أن لا يكون صاحبته ويكون المعنى على أنكُ نجيتهُ وأزلته عن مكانه، ويدلُّك على ذلك قوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾، ألا ترى أنّ الأبصار ليست بأشخاص، كذا البرق فيتصوّر فيه المصاحبة، وإما المعنى أن البرق يكادُ يزيل نور البصر" (٣).

(١) المقتصد في شرح الإيضاح: ٢٤٢/١، ٢٤٣ .

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ، ٢٤٤/١، ولمزيد من تفصيل القول حول الاتساع ينظر:

أسرار البلاغة: ص ٢٣٨، ٢٣٩، ٣٧٤، ٤٢٠، ٤٢١ .

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح: ٥٩٣/١ .

المطلب الخامس: الأصلية والفرعية.

عرض التحويليون لقضية الأصلية والفرعية في مواضع مختلفة منها بحثهم للألفاظ " ذات العلامة Marked ، وتلك التي بلا علامة Unmarked، وقرروا أن الألفاظ غير المعلمة هي الأصل، وهي أكثر دورانا في الاستعمال، وأكثر تجرداً، ومن ثم أقرب إلى "البنية العميقة"^(١).

وتجدر الإشارة إلى أن عبد القاهر في حديثه عن الأصلية والفرعية يتفق مع القدامى السابقين عليه في التصنيف، ويختلف عنهم فيما يترتب على هذا التصنيف، فمثلاً: يرى " أن اسم الفاعل فرعٌ على الفعل، فلا يقوى قوته؛ لأن مراتب الفروع بعد مراتب الأصول، فلا يعمل اسم الفاعل عمل الفعل إلا بعد اعتماده على شيء "^(٢).

وفيما يتعلق بالعمل يرى أن الأسماء لا أصل لها في العمل؛ فالكلمات نحو: رجل وفرس لا ترفع ولا تنصب، وإنما العمل للفعل وما يشابهه - يعني بذلك اسم الفاعل يقول: "إن نحو ضارب وذاهب فرعٌ على يذهب ويضرب في تضمن الضمير، وإذا كان فرعاً لم يجر مجراه في التصرف "^(٣).

ويجوز عبد القاهر جعل الفرع أصلاً والأصل فرعاً في حديثه عن الموازنة بين التشبيه والتمثيل^(٤)، إلا أنه يُعلق هذا الأمر بقصد المتكلم، فما

(١) د. عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، ص ١٤٤ .

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح: ٥٠٨/١، ويُنظر: ٥٣٣/١.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح: ٢٦٧/١، ويُنظر: ٢٨٠/١، ٥٠٦، ٥٠٨ .

(٤) حول الموازنة التي عقدها عبد القاهر بين التشبيه والتمثيل يُنظر: أسرار البلاغة، ص

بدأ به في الذكر فقد جعله فرعاً، وجعل الآخر أصلاً، وهو في موازنته هذه يفرق بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي، يقول: "لأن كل مبالغة ومجاز فلا بد من أن يكون له استنادٌ إلى حقيقة" (١)، وبهذا يقترب عبد القاهر من فكرة البنية العميقة، فما يظهر من التشبيه على السطح يختلف عما يظهر في العمق.

وكذلك يرى عبد القاهر " أن الفعل فرعٌ للمصدر ومأخوذٌ منه، كما أنّ الأواني المصوغة من الفضة فرعٌ عليها ومأخوذةٌ منها؛ إذ حالها مع الفضة كحال الفعل مع المصدر" (٢).

ويتحدث عن الأصل والفرع في الأفعال، نحو "يخشى" و"يغشى"، ويرى أن الألف فيهما منقلبة عن ياءٍ، ألا ترى إلى الخشية والغشيان (٣)، ويرى أن الأصل في الأسماء الإعراب، وأصل الأفعال والحروف البناء، ويعلّل سبب ذلك بأن الاسم يكون فيه معانٍ توجب الاختلاف كالفاعلية والمفعولية والإضافة، فلو لم تأتِ بالاختلاف لم يُفصل بين المقاصد، وليس كذلك الأفعال والحروف؛ لأن صيغها تدلُّ على معانيها- يعني بذلك المعاني المجردة في البناء العميق - يقول: "ألا ترى أن ضرب للماضي، وسيضرب للمستقبل، أما الفعل الذي دخل على الاسم في الإعراب، نحو: يفعل، لأنك تقول: هو يفعل، ولن يفعل، ولم يفعل، فتجعل له ثلاثة أوجه من الاختلاف، كما كان ذلك في الأسماء" (٤).

(١) أسرار البلاغة، ٢٣٦.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح، ١١١/١.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح، ١٠٦/١.

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح، ١٠٧/١، ١٠٨، ويُنظر نفسه: ٥٧٦/١، ١٣٣، ١٣٢، ٥٧٧.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج، وقائمة المراجع.

أولاً: النتائج:

- ١- أدرك البلاغيون القدامى فكرة التحويل، وهذا يتضح من خلال حديثهم عن قواعد التقديم والتأخير، والحذف والزيادة، والتقدير والتأويل، والحمل على المعنى، وكذلك ما دار حول التمييز من حديثٍ يشهد بذلك الفهم.
- ٢- لعبد القاهر الجرجاني دور كبير في تطور الدرس البلاغي، وهذا الأمر يأتي من خلال مؤلفاته التي تركها لنا؛ وينبغي لمن يقف بإزاء جهود عبد القاهر أن يُمعن النظر في آرائه المتناثرة من خلال مؤلفاته مجتمعة.
- ٣- إنَّ الدَّعائم الأساسية للنظرية التحويلية مستمدة من التراث البلاغي لعبد القاهر بصفةٍ خاصة، والذي يؤكد ذلك أن تشومسكي درس اللسانيات السامية مع مستشرق يعرف العربية وآدابها هو "فرانز روزنتال".
- ٤- تناول عبد القاهر نظرية العامل تناوياً يبحث فيه عن التأثير والتأثر في ضوء البنية العميقة والبنية السطحية - دون إدراك لهذين المصطلحين - فيربط بين المعنى أو الدلالة والعامل المعنوي أو ما يقابل البنية العميقة من جهة، والمستوى اللفظي المنطوق أو البنية السطحية من جهة أخرى، أو الحركة الذهنية والتنظيم الصياغي، ويشرح العملية العقلية الإدراكية التي تربط هذه العلاقات، حيث يرى أن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل، وهذا التفسير لنظرية العامل يُعدُّ حجر الزاوية في فهم الدارسين من غير العرب للعامل، وهذا بالفعل ما أدركه التحويليون من بعدُ بمئات السنين.



٥- أخلص عبد القاهر في تناوله للجانب التطبيقي لظاهرة الحذف دون الدخول في دوائر التقنين، وجاء تناوله للظاهرة قائماً على أساس إدراكه لربط الحذف بالدلالة، وأثر المحذوف على السطح في الدلالة والمعنى في البناء العميق.

٦- انطلق عبد القاهر في قضية إعادة الترتيب من الربط بين النظم أو التأليف من جهة، والدلالة من جهة أخرى، وهذا يُعدُّ فهماً للصياغة التي تقابل البناء السطحي، والدلالة المقصودة التي تقابل البناء العميق، إضافة إلى هذا فإن عبد القاهر يرى أن الألفاظ تترتب في الشكل بناء على ترتيب المعاني في الفكر.

٧- إن حديث عبد القاهر عن الإقحام والزيادة والانتساع ما هو إلا طريقة من طرق توليد الجمل، وأن هذا الإقحام يؤثر تأثيراً كبيراً على التركيب، وهذا ما فعله التحويليون التوليديون من بعده، إضافة إلى أنه يرى أن الشيء الأكثر تجرداً يُعدُّ فرعاً فلا يقوى قوة الأصل، وهو بهذا يؤكد فهمه لفكرة البنية العميقة التي جعلها التحويليون أساساً قامت عليه نظريتهم.



ثانياً: أهم المراجع:

- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، دار الآفاق العربية، طبعة ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان ٣٩٢ هـ، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٩ م.
- ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصل، (المتوفى: ٦٤٣ هـ)، شرح المفصل للزمخشري، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- أحمد أحمد بدوي: عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، سلسلة أعلام العرب [٨]، مكتبة مصر.
- أحمد مؤمن، اللسانيات النشأة والتطور، المطبعة الجهوية بقسنطينة، ط٣، مارس ٢٠٠٧ م.
- الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن [٥١٣ - ٥٧٧ هـ]، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- الباخري، أبو الحسن، علي بن الحسن بن علي بن أبي الطيب (المتوفى: ٤٦٧ هـ)، دمية القصر وعصرة أهل العصر، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.



- بامخرمة، أبو محمد بن عبد الله بن أحمد بن علي الطيب ، الهجراني الحضرمي الشافعي (٨٧٠ - ٩٤٧ هـ)، قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، غني به: بو جمعة مكري، خالد زواري، دار المنهاج، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م.
- البدرابي زهران: مقدمة في علوم اللغة، ط١، دار المعارف، مصر ١٩٨١م.
- البغدادي ، عبد القادر بن عمر (١٠٣٠ هـ - ١٠٩٣ هـ)، شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، ١٣٩٣ - ١٤١٤ هـ.
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (المتوفى: ٤٧١هـ)، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: الدكتور/ كاظم بحر مرجان، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م، سلسلة كتب التراث ١١٥.
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (المتوفى: ٤٧١هـ)، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، شرح الشيخ خالد الأزهرى الجرجاوي ٩٠٥هـ، تحقيق وتقديم وتعليق: د. البدرابي زهران، ط١، دار المعارف ١٩٨٣م.
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (المتوفى: ٤٧١هـ)، أسرار البلاغة، قراءة وتعليق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، ودار المدني بجدة، ط١ ، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .

- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (المتوفى: ٤٧١هـ)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، وطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٠م.
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (المتوفى: ٤٧١هـ)، المفتاح في الصرف، حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحمّد، كلية الآداب-جامعة اليرموك- إربد - عمان، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.
- جون ليونز: تشومسكي، ترجمة الدكتور/محمد زياد كبة، ط١، ١٤٠٨هـ.
- جون ليونز: نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة وتعليق د. حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، ط١، ١٩٨٥م.
- الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، الأعلام، دار العلم للملايين، ط٣، بيروت ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩م، والطبعة الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢م.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت، الطبعة الأولى، د.ت.
- سمير شريف أستيتية، اللسانيات المجال، والوظيفة، والمنهج، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط٢، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.



- صبري إبراهيم السيد: تشومسكي، فكره اللغوي وآراء النقاد فيه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٨م.
- العمري، عصام الدين عثمان بن علي بن مراد (١١٣٤ - ١١٨٤هـ)، الروض النضر في ترجمة أدياء العصر، تحقيق: الدكتور سليم النعيمي، المجمع العلمي العراقي - بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (المتوفى: ٨١٧هـ)، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- فيشر، دراسات عربية وسامية، المحرر أ.د. محمود فهمي حجازي، مركز اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة القاهرة ١٩٩٤م.
- القفطي، الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف، المتوفى ٦٢٤هـ: إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الكتّبي، محمد بن شاكر، فوات الوفيات والذيل عليها، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ودار الثقافة. د.ت.
- كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، د.ت.

- محمد أحمد محمد خضير: دور المدرسة التحويلية في تحليل دلالات التراكيب، بحث منشور بمجلة علوم اللغة، المجلد الخامس، العدد الثالث، دار غريب للطباعة والنشر. ٢٠٠٢م.
- محمد الصغير بناني، المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة، دار الحكمة، الجزائر، د.ط، السداسي الأول، ٢٠٠١م.
- محمد عبد المطلب، البلاغة العربية قراءة أخرى، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونغمان، ط١، ١٩٩٧م.
- ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط١٤٠٦، ٢٠١٤هـ، ١٩٨٦م.



فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع	م
٨٨٧	ملخص البحث باللغة العربية:	١
٨٨٨	Abstract	٢
٨٨٩	المقدمة	٣
٨٩٤	المبحث الأول: عبد القاهر الجرجاني، النشأة والتكوين.	٤
٩٠٥	المبحث الثاني: الفرق بين التوليد والتحويل.	٥
٩١٠	المبحث الثالث: أصول تحويلية في فكر عبد القاهر .	٦
٩١٢	المطلب الأول: قضية العامل.	٧
٩١٦	المطلب الثاني: الحذف.	٨
٩٢١	المطلب الثالث: إعادة الترتيب.	٩
٩٢٦	المطلب الرابع: الزيادة والإقحام والانتساع.	١٠
٩٣١	المطلب الخامس: الأصلية والفرعية.	١١
٩٣٣	الخاتمة	١٢
٩٣٥	أهم المراجع	١٣
٩٤٠	فهرس الموضوعات	١٤